● أخبار قصيرة

عودة ٥٠٪ من منشآت حقل بارس الجنوبي للخدمة

بعد الأضرار التي لحقت بمنشآت حقل بارس الجنوبي للغاز جراء العدوان، تجري عملية استعادة الطاقة الإنتاجية بوتيرة متسارعة.
ووفقًا لنائب وزير النفط لشؤون التخطيط، فقد عاد ٥٠٪ من الطاقة الإنتاجية المتضررة إلى الخدمة أخيراً.
وقال أحمد زراعتكار: بعد الأضرار التي لحقت بالطاقة الإنتاجية لحقل بارس الجنوبي، تم وضع برنامج لاستعادة الطاقة الإنتاجية على جدول الأعمال، وتمكّن زملاؤنا من إعادة بعض الوحدات إلى الخدمة قبل الموعد المتوقع. وأضاف: في القطاع التمويلي، باشرت المجموعات المالية في البلاد العمل، وتمّ تشكيل أربعة مشاريع تمويل محلية في إطار إحدى أكبر شركات التمويل في البلاد، وتسير عمليات إعادة الإعمار وفقًا لذلك.

قفزة قوية لمؤشر بورصة طهران

شهدت بورصة طهران في ثاني أيام الأسبوع أداءً لافتاً، حيث قفز المؤشر العام ١٢١ ألف نقطة مغلقاً عند مستوى ٧ ملايين و ٢٧٤ ألف نقطة، بالتزامن مع صعود مؤشر الوزن المتساوي بـ٣١ ألف نقطة.
وعلى صعيد السيولة، استعادت القيمة السوقية حاجز الـ٢١ ألف تريليون تومان، مع دخول ٢/٢ تريليون تومان من السيولة الحقيقية إلى السوق، في تحول إيجابي بعد خروج السيولة في الجلسة السابقة. وسادت أجواء التفاؤل بنطاق أخضر شمل ٩٠٪ من أسهم السوق. وتصدّرت قطاعات الأدوية والمعادن قائمة جذب السيولة الحقيقية، بينما شهدت قطاعات الكيماويات والبنوك أعلى معدلات التخارج. كما ارتفع مؤشر السوق الموازية بمقدار ١٠٩٧ نقطة ليصل إلى ٥٨ ألفاً و٧٥٦ نقطة، وسط تصدر الأسهم المُدرجة حديثاً لهذا العام لقائمة الأكثر تداولاً.

إعداد نظام قياس الاقتصاد الرقمي

أعلن رئيس مركز الإحصاء الإيراني الانتهاء من التقرير الإحصائي لقياس الاقتصاد الرقمي وإعداده للنشر خلال الأيام المقبلة، وقال: إن حصة هذا القطاع تم احتسابها وفقاً للمهام القانونية، من خلال تنفيذ مسح إحصائي شامل والاستفادة من البيانات السجلية للأجهزة والمؤسسات.
وقال غلامرضا غودرزي، السبت، خلال اجتماع التقارب في الاقتصاد الرقمي: يتركز ٥٩٪ من الاقتصاد الرقمي في البلاد في طهران، تليها محافظات أصفهان خراسان الرضوية وآذربايجان الشرقية وألبرز. وأضاف: أن حصة الاقتصاد الرقمي بلغت ٥/٤٪ في عام ٢٠٢٣ و٧/١٪ في عام ٢٠٢٤، مشيراً إلى أن حصة عام ٢٠٢٥ ستعلن خلال الأشهر المقبلة، بعد استكمال العملية ذات الصلة.

لتسهيل التجارة الخارجية وتسريع حركة السلع

خفض فترة مدّة تخليص البضائع في الجمارك الإيرانية

ارتفاع حصة البضائع الموضوعة في المسار الأخضر واستخدام ملفات تعريف المخاطر من بين العوامل المؤثرة في خفض مدة التخليص

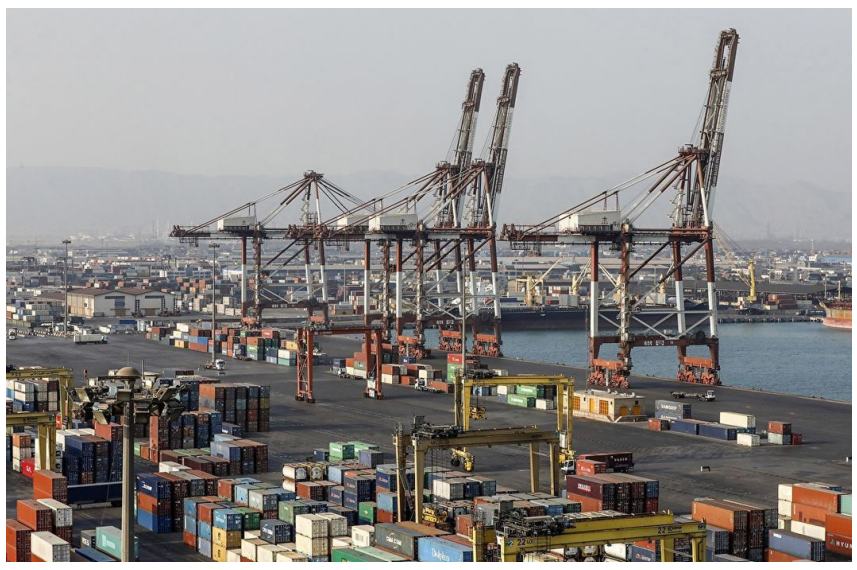

الوفاق/ تشير الإحصاءات الجمركية إلى انخفاض متوسط مدة تخليص البضائع في جمارك البلاد من ١٤٣ ساعة إلى ٧٣ ساعة، بحيث يُعد ارتفاع حصة البضائع منخفضة المخاطر في المسار الأخضر، واستخدام ملفات تعريف المخاطر، والتحول إلى الأنظمة الذكية، وإصلاح الإجراءات الجمركية، من بين العوامل التي أسهمت في هذا الانخفاض.
ويُعدّ خفض مدة تخليص البضائع إلى ٣ أيام من بين خطط هذه الوزارة في مجال تسهيل التجارة الخارجية. ومع وصول متوسط مدة التخليص إلى ٧٣ ساعة، يبتعد هذا المؤشر حاليًا نحو ساعة واحدة عن هدف الأيام الثلاثة.
وبحسب إعلان حسن علي دوستي، القائم بأعمال معاون التخطيط والشؤون الدولية في مصلحة الجمارك، بلغ متوسط مدة تخليص البضائع في جمارك البلاد ٧٣ ساعة، بعد أن كان ١٤٣ ساعة. ويعادل هذا الانخفاض نحو ٥٠٪ من متوسط المدة السابقة. وأعلنت مصلحة الجمارك الإيرانية أن ارتفاع حصة البضائع الموضوعة في المسار الأخضر واستخدام ملفات تعريف المخاطر من بين العوامل المؤثرة في خفض مدة التخليص. ويسمح استخدام نظام إدارة المخاطر بفصل البضائع وفقًا لمستوى المخاطر وتطبيق الضوابط المناسبة على كل شحنة.

الإدارة المنسّقة للمنافذ الحدودية

تعمل وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية على خفض مدة تخليص البضائع في إطار برنامج أوسع لتسهيل التجارة الخارجية. وكان وزير الشؤون الاقتصادية والمالية قد أشار سابقًا إلى دور أكثر من ٢٠ جهة في العمليات الحدودية والتجارية، مؤكدًا أن جميع المشكلات القائمة على الحدود لا تقع ضمن مسؤولية الجمارك وحدها. وبناءً على ذلك، وضعت الوزارة مشروعَي «الإدارة المنسقة للمنافذ الحدودية» و«النقل المباشر» على جدول أعمالها.
ويهدف تنفيذ الإدارة المنسقة للمنافذ الحدودية إلى تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية بعمليات التجارة والحدّ من تداخل الاختصاصات وتكرار الإجراءات، فيما يركز مشروع النقل المباشر على نقل البضائع من المنافذ الحدودية إلى وجهاتها النهائية، مع تقليص فترات التوقف غير الضرورية.

تسريع تخليص السلع الأساسية

إلى جانب خفض متوسط مدة التخليص، تولي الجمارك الإيرانية اهتمامًا بتسريع إجراءات تخليص السلع الأساسية. وبحسب ما أعلنه فرود عسكري رئيس مصلحة الجمارك، فقد أُدرجت سلع، من بينها الحبوب والأعلاف الحيوانية والزيوت والأدوية والمعدات الطبية، ضمن المسار الأخضر، بما يتيح إنجاز إجراءات تخليصها بوتيرة أسرع. كما تخضع نحو ٤/٥ إلى ٤/٦ ملايين طن من السلع الأساسية لإجراءات التخليص في الجمارك والموانئ والمنافذ الحدودية للبلاد. وتشكل الأعلاف الحيوانية والزيوت والبذور الزيتية جزءًا كبيرًا من هذه السلع، فيما يستحوذ ميناء الإمام الخميني(رض) على حصة كبيرة من مخزون السلع الأساسية.

خطة وزارة الاقتصاد ومصلحة الجمارك تشمل مواصلة خفض مدة التجارة الخارجية وتطوير نظام إدارة المخاطر والتحول الذكي في الإجراءات

إصلاح الإجراءات الجمركية

وفي إطار برنامج خفض مدة التخليص، يجري العمل على إصلاح الإجراءات الجمركية بالتوازي مع تعزيز التنسيق مع الجهات المعنية وتعديل اللوائح المؤثرة في التجارة الخارجية. وكان وزير الشؤون الاقتصادية والمالية قد شدد سابقًا على ضرورة التنسيق مع البنك المركزي والجهات المعنية بعملية تخصيص العملة الأجنبية، بهدف تقليص مدة تخليص البضائع.
وفي هذا الإطار، فإن المدة الإجمالية لوصول البضائع إلى دورة الإنتاج والاستهلاك لا تعتمد على الإجراءات الجمركية وحدها، بل ترتبط أيضًا بعمليات إصدار التراخيص والنقل وغيرها من المراحل ذات الصلة بالتجارة الخارجية.

استكمال إجراءات التخليص

أدى انخفاض متوسط مدة توقف البضائع وتخليصها من ١٤٣ ساعة إلى ٧٣ ساعة إلى تقليص الفارق مع هدف الأيام الثلاثة إلى نحو ساعة واحدة. وبحسب خطة وزارة الاقتصاد ومصلحة الجمارك، تشمل الإجراءات الرامية إلى مواصلة خفض مدة التجارة الخارجية تطوير نظام إدارة المخاطر، والتحول الذكي في الإجراءات، والإدارة المنسقة للمنافذ الحدودية، وتنفيذ مشروع النقل المباشر. وتهدف هذه الإجراءات إلى تقليص الوقت اللازم لإنجاز المعاملات الجمركية وتسهيل تدفق البضائع ودخولها إلى البلاد وتخليصها.

بفضل قدراتها الردعية واحتياطياتها من الطاقة وموقعها الجغرافي؛

قدرة إيران على التأثير في سوق الطاقة تنتقل من حيّز الإمكان إلى حيّز التنفيذ

قال عضو لجنة الطاقة في مجلس الشورى الإسلامي: إن قدرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية على التأثير في سوق الطاقة العالمية انتقلت من مرحلة الإمكان إلى مرحلة التأثير الفعلي، وذلك بفضل ما تتمتع به إيران من قدرات ردعية، واحتياطيات ضخمة من الطاقة، وموقع جغرافي استراتيجي.
وأوضح إسماعيل حسيني، أمس الأحد، في اجتماع لجنة الطاقة في مجلس الشورى الاسلامي: أن الردع لا يقتصر على القدرات القتالية فحسب، بل يمتد ليشمل مجموعة من العوامل، من بينها القدرة العسكرية الموثوقة، والصمود في وجه الحرب الإعلامية والمعرفية، والتماسك الداخلي، والقدرة على إدارة الأزمات؛ بالإضافة إلى الإدراك الدقيق للتهديدات، والمرونة الاقتصادية والبنى التحتية.
وأضاف: أنه يمكن للدبلوماسية والردع أن يتكاملا؛ إذ يمكن للقدرة الدفاعية أن تشكّل سنداً للدبلوماسية، بينما يتولى السلك الدبلوماسي تبيين الإجراءات الدفاعية للبلاد وتثبيت نتائجه.
وأشار حسيني إلى الموقع الاستراتيجي لإيران، قائلاً: إن منظومة الردع الإيرانية تقوم على مزيج من حضور الشعب وتماسكه، والقدرات الصاروخية، والطائرات المسيّرة، والقوة البحرية غير المتكافئة، والدفاع الجوي؛ إضافة إلى العمق الجغرافي الاستراتيجي وإدارة الممرات، وفي مقدمتها مضيق هرمز، مؤكداً أن قدرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية على التأثير في سوق الطاقة العالمية، بفضل ما تمتلكه من قدرات ردعية واحتياطيات من الطاقة وموقع جغرافي، قد انتقلت من مرحلة الإمكان إلى مرحلة التأثير الفعلي.
وأشار عضو المجلس الأعلى للطاقة إلى العقوبات الجائرة والضغوط الخارجية، قائلاً: إن إيران تمر بإحدى أكثر مراحلها حساسية وتحديداً لمستقبلها، مؤكداً أنها ستتجاوز هذه المرحلة بالاعتماد على شعبها وقدراتها الداخلية، وستعمل على الانتقال من قوة إقليمية إلى قوة عالمية.

بهدف تمويل الخطط والمشاريع في قطاع الإستكشاف والإنتاج؛

تأسيس صندوق ضمان لقطاع النفط برأسمال ٣٠٠ مليون يورو

الوفاق/ قال رئيس المركز الوطني للتمويل بوزارة الشؤون الاقتصادية والمالية: إن صندوق الضمان غير الحكومي لقطاع النفط حصل على الموافقة المبدئية للتأسيس برأسمال أولي قدره ٣٠٠ مليون يورو، بهدف تغطية المخاطر وتسهيل تمويل الخطط والمشاريع في قطاع الاستكشاف والإنتاج النفطي.
وأوضح مجيد كريمي ريزي، أمس الأحد، أن إنشاء الصندوق يأتي في إطار تطوير منظومة الضمان في البلاد واستحداث أدوات جديدة لدعم تمويل الإنتاج والاستثمار، مشيراً إلى أن مهمته الرئيسية تتمثل في تقديم مختلف أنواع خطابات الضمان للخطط والعقود والأنشطة المرتبطة بقطاع الاستكشاف والإنتاج والحقول النفطية. وأضاف: أن الصندوق يمكن أن يسهم في خفض العقبات أمام تمويل المشاريع الكبيرة والمتخصصة في قطاع النفط، وتسهيل وصولها إلى الموارد المالية، فضلاً عن الحد من بعض العقبات الائتمانية التي تواجه الاستثمار في الحقول النفطية.
وأشار كريمي ريزي إلى أن رأس المال الأولي بالعملات الأجنبية يوفر قدرة كبيرة لدعم المشاريع كثيفة رأس المال وتغطية جزء من المخاطر الائتمانية والتعاقدية، بما يعزز مشاركة البنوك وسائر الجهات الممولة في المشاريع.
كما أن مشاركة البنوك الكبرى في تركيبة المساهمين ستعزز التفاعل بين الصندوق والشبكة المصرفية وتوسع استخدام أدوات الضمان في تمويل الإنتاج.

ثاني أهم وجهة تصديرية لإيران..

٢٨٠ مليون دولار؛ قيمة التبادل التجاري بين طهران وطشقند

تجاوز حجم التبادل التجاري بين إيران وأوزبكستان حاجز ٢٨٠ مليون دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الإيراني الجاري، حيث أكد المستشار التجاري الإيراني في أوزبكستان، أن صادرات المنتجات الزراعية، والتعاون التكنولوجي، والاستثمارات المشتركة، تمثل الركائز الأساسية لنمو العلاقات التجارية بين البلدين.
وأشار رحمت الله خرمالي إلى ضرورة تعزيز التعاون التجاري الثنائي، لافتاً إلى أن التنسيق المشترك بين وزارتي الزراعة في كلا البلدين قد أثمر عن إرسال وفد رفيع المستوى يضم ١٢٠ عضواً، برئاسة وزير الجهاد الزراعي، ويضم نخبة من الخبراء والمتخصصين في مجالات الزراعة، وتربية الأحياء المائية، والصناعات التحويلية والآلات، لزيارة أوزبكستان، موضحاً: أن أوزبكستان التي تُعدّ من أكثر دول آسيا الوسطى كثافة سكانية، تمثل ثاني أهم وجهة تصديرية لإيران ضمن دول رابطة الدول المستقلة مما يمنحها إمكانات واعدة لتوسيع نطاق العلاقات التجارية لاسيما في القطاع الزراعي الذي يحظى بالأولوية في أجندة التعاون الثنائي. وأشار خرمالي إلى أنه على الرغم من التحديات الإقليمية الراهنة وتداعياتها على الأنشطة التجارية الإيرانية، إلا أن حجم التبادل التجاري مع أوزبكستان حافظ على استقراره ونموه خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الإيرانية الجارية، معرباً عن تطلعه لاستمرار هذا التصاعد من خلال تكثيف الزيارات التجارية المتبادلة وتعزيز الروابط بين الفاعلين الاقتصاديين في كلا الجانبين، مؤكداً أن الجهود المبذولة حالياً تشكل ركيزة أساسية لتعزيز التعاون الثنائي ورفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين.